

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.21
20 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نموا

بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

جلسة مواضيعية تفاعلية

تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الاستثمار وتطوير المشاريع

ملخص أعدته أمانة المؤتمر

١- ركزت الجلسة المواضيعية التفاعلية بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الاستثمار وتطوير المشاريع على مجالات أربعة هي: أهمية تطوير المشاريع الوطنية؛ ودور الاستثمار الأجنبي المباشر، وإمكانات الاستثمارات الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا؛ والتدابير اللازم اتخاذها لتفعيل هذه الإمكانيات. واستحثت المجتمع الدولي على إخراج أقل البلدان نموا من الحلقة المفرغة التي تجد فيها نفسها.

٢- لوحظ أن الشرط الأساسي لتعزيز القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا تكمن في تمكين بيئة الأعمال التجارية. ومع أن هذا شرط لازم إلا أنه ليس كافيا دائما. إذ هناك العديد من الحواجز الإضافية الواجب التغلب عليها مثل محدودية حجم الأسواق ورداءة الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية وتختلف القطاع الخاص.

٣- وتم التشديد أيضا على وجوب أن تناقش القضايا المتعلقة بالاستثمار في سياق الحد من الفقر. وقد باشرت الحكومة الألمانية مؤخرا "برنامج العمل للحد من الفقر" استجابة لجمعية الألفية المعقودة في نيويورك، وهي استجابة ترمي إلى بلوغ الهدف الإنمائي الدولي المتوخى وهو التقليل بنسبة النصف من عدد السكان الذين يعانون من الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥.

٤- وإن تهيئة البيئة المفضية إلى تنمية القطاع الخاص، خاصة عن طريق تعزيز إمكانيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. والزيادة في استثمار القطاع الخاص أمران أساسيان بالنسبة لخفض مستوى الفقر عن طريق تحقيق النمو.

٥- كما تم إبراز أهمية الحوار بين القطاعين العام والخاص. ويتعين أن تسعى أقل البلدان نمواً والبلدان المانحة لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بوصف ذلك سبيلاً فعالاً لحشد الموارد الإضافية لفائدة المشاريع الإنمائية. وينبغي للسياسة الإنمائية، حيثما أمكن ذلك، أن تجعل الأسواق والأنشطة الاقتصادية الخاصة تسهم في التنمية المستدامة. وتثبت مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حينما تستند إلى مبادئ تجارية، أنها مشاريع مستدامة إلى حد كبير.

تطوير المشاريع

٦- إن ازدهار أي بلد من البلدان متوقف على القدرة التنافسية للمشاريع التجارية فيه. بيد أن هيكلية المشاريع، في أقل البلدان نمواً، تتزع إلى الكبير والصغير جداً من المشاريع وتتمل ما هو منها الصغير الحجم ومتوسطه.

٧- وناقش الخبراء المشاكل العديدة التي تواجهها شركات أقل البلدان نمواً التطور والمنافسة في الاقتصاد العالمي فضلاً عما يجب القيام به لكفالة بقاءها. والعديد من المشاريع الصغيرة يفشل بسبب الافتقار إلى المهارات التجارية والإدارية وعدم النفاذ إلى الأسواق وعدم توفر التمويل والمعلومات والتكنولوجيا. وانعدام السبيل أمامها متجذر في حقيقة أنها صغيرة الحجم ومعزولة.

٨- وقد أمكن التغلب على هذه العوائق في عدد من البلدان النامية عن طريق برامج خدمة تنمية الأعمال التجارية مثل برنامج إقامة المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (امبراتييك) التابع للأونكتاد. ويتعاون الأونكتاد حالياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل أن يعمم في أفريقيا البرامج المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال خدمات تنمية الأعمال التجارية.

٩- والمفروض أن تتاح للمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم رزمة كاملة بالخدمات التجارية. ومن الأساسي الجمع بين خدمات تنمية الأعمال التجارية والخدمات المالية إذ أنه ليس من المجدي توفير الأموال للمشاريع التي تعجز عن تسديدها فيما بعد. ولعل نجاح برنامج أفريقيا للمشاريع التجارية من وجهة نظر الاستدامة يقوم على سبعة مبادئ رئيسية هي: التركيز الواضح على العميل؛ الانتقائية؛ الرزمة التي توفر الحل الكلي؛ التسديد لقاء الخدمات؛ الدعم المقدم من الجهات الاستشارية المحلية؛ التحالفات الاستراتيجية وشبكة من العملاء الراضين عن الخدمة وجعل الاستدامة أولوية عن طريق الحصول على المزيج الصحيح من المنتجات وهيكل الرسوم الناجع.

١٠- وتفيد تجربة قامت بها صاحبة مشروع من إثيوبيا أن الحصول على التمويل يصعب بوجه خاص دون الخطة الصحيحة للأعمال التجارية. وقد انضمت صاحبة المشروع مؤخرا إلى برنامج إقامة المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (امبريتيك) الذي ساعدها على تنظيم أعمالها التجارية على نحو منهجي. وساعدتها "مؤسسة أثيوبيا للمشاريع" على وضع خطة للعمال التجارية وقدمت لها التدريب في مجال الإدارة المالية والمشورة على صعيد الأعمال التجارية وزودتها بمعلومات عن الاستثمار وإقامة الروابط مع الشركات الكبرى. ونتيجة لهذا الدعم تمكنت من المشاركة في عطاء نظمته شركة كبرى لتوفير معدات التخزين تحت سطح الأرض.

الاستثمار الأجنبي المباشر

١١- إن تعزيز القدرة الإنتاجية وتطوير القطاع الخاص في أقل البلدان نموا شرط مطلق للحد من الفقر ومكافحته. ويلزم معاضدة ما يبذل من الجهود المحلية والموارد بموارد خارجية. والمساعدة الائتمانية الرسمية عنصر أساسي في هذا الصدد. وعلى حين أن المساعدة الائتمانية الرسمية لم تنزل تقيمن على الدفقات الرأسمالية المتجهة إلى أقل البلدان نموا إلا أن أهميتها تدنت من حيث القيمتين المطلقة والنسبية: فالتدفقات من المساعدة الائتمانية الرسمية إلى أقل البلدان نموا كانت تبلغ نحو ٣٠ دولارا أمريكيا للفرد الواحد عام ١٩٩٠ ولكنها تدنت إلى أقل من ٢٠ دولارا أمريكيا عام ١٩٩٩.

١٢- ولذلك يلزم تكملة الاحتياجات من المساعدة الائتمانية الرسمية بأشكال أخرى من المساعدة الخارجية. ولعل الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصرا مفيدا في توفير الاستثمارات الرأسمالية التي تشتد الحاجة إليها وغيرها من المدخلات اللازمة بالنسبة للتنمية كالتكنولوجيا والمهارات والنفوذ إلى الأسواق الدولية. ويمكن أن يكمل الاستثمار المحلي وأن يساعد من خلال الروابط على تطوير المشاريع المحلية. ويمكن كذلك للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في إدماج أقل البلدان نموا بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي. ويمكن للمساعدة الائتمانية الرسمية أن تلعب دورا مهما في تحسين المناخ الاستثماري عن طريق تحسين الحكم السديد على سبيل المثال أو تحسين المرافق الأساسية.

١٣- هذا وإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن إيجابية كلية في جميع الأحوال. ففقدان فرص العمل واكتظاظ القطاع الخاص المحلي مشكلة من المشاكل التي يلزم التسليم بها والتصدي لها. وهناك قضايا أخرى تشمل معايير العمالة والمعايير البيئية ونقل التكنولوجيا.

١٤- وهناك إمكانات هائلة للاستثمار في أقل البلدان نموا برغم العوائق العديدة مثل صغر حجم الأسواق ورداءة الهياكل الأساسية أو الافتقار إلى المهارات. وأقوى مؤشر على ذلك يتمثل في الزيادة المتسارعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا أثناء التسعينات الذي ارتفع من ٠,٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد على ٥ مليارات من الدولارات عام ١٩٩٩.

١٥- بيد أن أقل البلدان نموا لا تستأثر إلا بما نسبته ٠,٥ في المائة من إجمالي التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر برغم أن إمكاناتها التي لم تستغل هي أكبر بكثير. ويصدق هذا بوجه خاص على قطاع الصناعات التحويلية ذات التوجه التصديري وقطاع الخدمات بما في ذلك السياحة والشؤون المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الطاقة.

١٦- وفرص الاستثمار المباشر غالبا ما تبقى غائبة عن إدراك الشركات عبر الوطنية. فالمدبرون التنفيذيون لهذه الشركات يكونون تحت تأثير تصوراتهم لأقل البلدان نموا التي تصنعها ما تورده وسائط الاعلام من تقارير تهيمن عليها البيانات المتعلقة بالاضطراب المدني وتفشي الأمراض أو الاضطراب الاقتصادي. ورغم أن هذه المشاكل موجودة بالفعل في العديد من أقل البلدان نموا يلزم، مع ذلك، أن تبذل جهود متضافرة لتغيير التصور الذي مفاده أن أوضاع أقل البلدان نموا جميعها واحدة.

١٧- وقد تمكنت أقل البلدان نموا من تحقيق اختراقات في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إدخال تغييرات على أطرها التنظيمية يجعلها أكثر جاذبية وأكثر استقرارا وشفافية وموثوقية في نظر المستثمرين الأجانب. واتخذت كذلك خطوات إيجابية نحو وضع أطر قانونية وتنظيمية سليمة وإنشاء مؤسسات لتسهيل عملية الاستثمار. ولتحسين مقاييس المعاملة والحماية أبرمت هذه البلدان كذلك عددا كبيرا من المعاهدات الثنائية المتعلقة بالاستثمار والازدواج الضريبي.

١٨- وبالرغم من هذه الجهود، فإن أقل البلدان نموا المضيئة والبلدان الموطن والمجتمع الدولي والمستثمرين الأجانب بحاجة إلى تفعيل إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتدعو الحاجة بوجه أخص إلى زيادة تحسين المناخ الاستثماري الوطني والبيئة الاستثمارية الدولية. وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي لأقل البلدان نموا ينبغي اعتماد سياسة لا تمييزية. وينبغي لنظام الاستثمار الدولي أن يضع في الاعتبار الكامل الاعتبارات الوطنية والخصوصيات التي هي ذات علاقة بالتنمية.

١٩- كما تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتغلب على العوائق التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا. وعلى سبيل المثال يمكن أن يعالج القيد الناجم عن صغر حجم الأسواق عن طريق توسيع سبيل الوصول إلى الأسواق أمام أقل البلدان نموا لا من خلال مخططات التكامل الإقليمي فحسب بل وأيضا من خلال تنمية فرص وصول أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة. ولذلك فإن مبادرات من قبيل قرار الاتحاد الأوروبي أخيرا بفتح الأسواق في وجه أقل البلدان نموا أمام "كل شيء إلا الأسلحة" هو مبادرة محل ترحيب خاص.

٢٠- وينبغي للقطاع الخاص أن يضم جهده إلى الجهد الذي تبذله الحكومات للقضاء على الفساد وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية ورفع مستوى المهارات وربط أقل البلدان نمواً بشبكة الاتصالات العالمية. ويلزم اتباع نهج تعاوني بين القطاعين العام والخاص من أجل الحصول على الأموال بشروط ميسرة (المعونة الائتمانية والمساعدة المتمثلة في شطب الديون) من التمويلات الخاصة بغية اجتذاب تدفقات أكبر حجماً من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منها. ويتعين على البلدان موطن الاستثمارات أن تعمل عن كثب مع البلدان المضيفة.

٢١- وتبرز تجارب المستثمرين الأجانب الناجحين الحاجة إلى التركيز على المنظور الأطول أجلاً وعدم اعتبار الضيافة أمراً مفروغاً منه. بل يجب إيجاد توازن بين الأخذ والعطاء وتعزيز الاحترام المتبادل.

٢٢- وبوسع الشركات عبر الوطنية، من ناحيتها، أن ترفع مستوى العمليات المنفذة في البلدان المضيفة. وهناك تجارب ناجحة تنم عن روح المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات - من قبيل ما تقوم به من بناء المستشفيات وتدريب الممرضات وإنشاء المدارس. وينبغي محاكاة مثل هذه المبادرات على نطاق واسع في أقل البلدان نمواً.

٢٣- والشراكات المتبادلة تكون مجدية حينما تتفق جميع الأطراف على الاستثمار في الأجل الطويل والحصول على عوائد حقيقية وفوائد بالنسبة للبلد المضيف. وينبغي للشركات عبر الوطنية أن تعزز شروط العمالة الملائمة والتي توفر الاستقرار وتسهم في صادرات أقل البلدان نمواً.

٢٤- ومن بين المشاريع القابلة للتنفيذ التي تم الاعلان عنها في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر مبادرة استثمارية دولية لفائدة أقل البلدان نمواً تستهدف مساعدتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتفاع به. وتشمل الاجراءات الرئيسية تحسين الاطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة على نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وهذه المشاريع القابلة للتنفيذ وضعت بالتشاور مع أقل البلدان نمواً.

٢٥- وهناك في صميم هذه المبادرة مشروع مساعدة تقنية متعدد الوكالات يشجع على تنفيذه الأونكتاد ووكالة التامين والدائرة الاستشارية للاستثمارات الأجنبية التابعة ومجموعة البنك الدولي واليونيدو. وتشمل المشاريع القابلة للتنفيذ ما يلي: استعراضات للسياسة الاستثمارية؛ بناء القدرات على تعزيز الاستثمار؛ وضع دلائل استثمارية (بالتعاون مع مركز التجارة الدولية) إيجاد مرفق للمعونة التعاقدية الاستثمارية؛ ومنتدى لإنترنت لمعلومات الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة على مواقع البوابات المكرسة للتنمية التي يحتفظ بها الأونكتاد ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف. وذلك بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية والمجلس الاستشاري الاستثماري لأقل البلدان نمواً الذي يضم كبار المديرين التنفيذيين للشركات عبر الوطنية والقادة السياسيين لأقل البلدان نمواً. وقد تم إبرام ٢٩ معاهدة استثمارية ثنائية اشتركت فيها أقل البلدان نمواً.

٢٦- وفي مجال تنمية المشاريع، صدر عن حكومة أوغندا، وبرنامج إمبريتيك/الأونكتاد وبرنامج المشاريع في أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعلان بانطلاق برنامج أوغندا للمشاريع. بالإضافة إلى ذلك أعلن عن برنامج يستهدف تعزيز الروابط بين الشركات المنتسبة الأجنبية والمشاريع المحلية مع إيلاء اهتمام خاص لصاحبات المشاريع من النسوة.

٢٧- وهذه المشاريع القابلة للتنفيذ تدعمها حكومات ألمانيا وإيطاليا وفنلندا والنرويج (من خلال الصندوق الاستئماني العالمي) والسويد فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج المشاريع في أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو والحساب الإنمائي التابع للأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والبنك الدولي.

- - - - -